

أوروبا تتخبط بتناقضات سياسيها

نشرت صحيفة «رويسسكايا غازيتا» الروسية تقريراً تناولت فيه مقترح وزير خارجية لوكسمبورغ طرد هنغاريا من الاتحاد الأوروبي وقتاً أو حتى نهائياً، لانتهاكها قيم الاتحاد الأوروبي. وقالت الصحيفة إن وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن اقترح طرد هنغاريا من الاتحاد الأوروبي بصورة مؤقتة أو حتى نهائياً؛ لأن سلوكلها يتعارض مع أعراف الاتحاد. وبحسب رأيه، فإن هنغاريا تشييد الأسوار في وجه اللاجئين، وتهدد حرية الصحافة واستقلالية القضاء أيضاً. كما اقترح أسيلبورن وضع قواعد تسمح بسحب عضوية أي دولة من الاتحاد من دون الحاجة إلى موافقة بقية الأعضاء. بيد أن ردّ بودابست كان سريعاً على هذا المقترح؛ حيث أعلنت أن أسيلبورن يعمل من دون كلل من أجل تدمير ثقافة أوروبا وأمنها؛ وذكرت بأن هنغاريا بالذات تدافع دائماً عن



«رويسسكايا غازيتا»:

الإم سؤدّي تناقضات ساسة أوروبا؟

تناولت صحيفة «رويسسكايا غازيتا» الروسية مقترح وزير خارجية لوكسمبورغ طرد هنغاريا من الاتحاد الأوروبي وقتاً أو حتى نهائياً، لانتهاكها قيم الاتحاد الأوروبي. وجاء في المقال: اقترح وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن طرد هنغاريا من الاتحاد الأوروبي بصورة مؤقتة أو حتى نهائياً؛ لأن سلوكلها يتعارض مع أعراف الاتحاد. وبحسب رأيه، فإن هنغاريا تشييد الأسوار في وجه اللاجئين، وتهدد حرية الصحافة واستقلالية القضاء أيضاً. كما اقترح أسيلبورن وضع قواعد تسمح بسحب عضوية أي دولة من الاتحاد من دون الحاجة إلى موافقة بقية الأعضاء.

بيد أن ردّ بودابست كان سريعاً على هذا المقترح؛ حيث أعلنت أن أسيلبورن يعمل من دون كلل من أجل تدمير ثقافة أوروبا وأمنها؛ وذكرت بأن هنغاريا بالذات تدافع دائماً عن أوروبا؛ مشيرة إلى الاجتياح التتاري-المغولي والتركي، وهي تغفل

الأمر نفسه حالياً.

وتظهر المشاحنات بين هنغاريا ولوكسمبورغ مدى اختلاف وجهات النظر في شأن مستقبل أوروبا. وقد توترت الأوضاع أكثر قبيل انعقاد القمة الأوروبية يوم 16 أيلول الجاري في براتيسلافا في غياب بريطانيا التي قررت الانسحاب من الاتحاد. والموضوعات الأساسية التي ستناقشها القمة هي مشكلة اللاجئين والأمن. ولكن سيكون على زعماء أوروبا قبل كل شيء تحديد قدرتهم على ضمان وحدة الاتحاد الأوروبي مستقبلاً. إذ يلاحظ وجود تصدعات في الاتحاد على أساس قومي واقتصادي وحتى عسكري. فمثلاً، تعلو المصالح القومية لبعض البلدان منقردة على المصالح العامة. وهذا واضح من «Brexit»، الذي كشف عن الأراض كافة التي يعانها الاتحاد الأوروبي. كما أن البلدان الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا، لا تحبجان عن السؤال حول كيفية العيش لاحقاً؟ ولكن للحقيقة يقال، إن وزير خارجية البلدين نشرًا برنامجًا مشتركًا تحت عنوان «أوروبا القوية في عالم الغوض»، والذي تضمن الإجراءات اللازمة لتجاوز المشكلات الأساسية (يدعو الوزيران إلى وحدة بلدان الاتحاد من دون النظر إلى اختلاف مستوياتها)، وإن وزيرى خارجية ألمانيا وعمل. ويالنظر إلى ارتفاع رصيد حزب اليمين العنصرين في ألمانيا (البيديل لألمانيا)، فمن المحتمل أن تصبح السلطة في ألمانيا بيد ائتلاف جديد. كما ستجرى انتخابات رئاسية في فرنسا على 17 تموز 2017 المقبل، وهناك ليس مستبعداً حصول «الجبهة الوطنية»، التي تقودها مارين لوپيان على أصوات كثيرة. وفي إيطاليا يتعزّن موقف حركة «النجوم الخمس» المشككة في الاتحاد الأوروبي، والتي يتوقع حصولها على أصوات إضافية إذا لم يعجب الناخبين مشروع الإصلاحات الدستورية التي سبقها رئيس الحكومة ماتيو رينتسي.

وهناك أيضاً اختلافات جغرافية، أولها شمال -جنوب. فأوروبا الغربية هي نواة الاتحاد الأوروبي وهي أغنى من الدول الجديدة التي انضمت للاتحاد من حلف وارسو. لذلك يمكنها بسهولة تسوية مشكلة اللاجئين وتخصيص مبالغ إضافية للأمن. وهي التي تمدد سياسة الاتحاد في شأن اليورو. أما الدول الشرقية فهي نواة فقيرة، من يزيد من عدم المساواة فيها.

الأمم الأخرى هو رباعية فيشيغرادسكي (باليونانية): هنغاريا، بولندا، سلوفاكيا وتشيكيا، التي تطالب باستقلالية أوسع عن بروكسل. إضافة إلى أن هنغاريا وبولندا تريدان في المستقبل إعادة النظر في اتفاقية لشبونة في شأن وظائف الاتحاد الأساسية خلال السنوات العشرين المقبلة.

وهناك خط الانقسام الشرق - الغرب، الذي يفصل بين الدول التي تعاني من أزمة مالية دائمة مثل اليونان، وإيطاليا التي تعاني من عدم الاستقرار المالي، وكذلك إسبانيا والبرتغال اللتان تعانيان من مشكلات مالية معقدة، مقارنة بدول الشمال المستقرة اقتصادياً. وهناك مشكلة أخرى غير جغرافية، بل اقتصادية كالتخالفات في شأن منطقة اليورو. فأوروبا الغربية تنوي تعزيز منطقة اليورو خلال السنوات

أوروبا؛ مشيرة إلى الاجتياح التتاري-المغولي والتركي، وهي تغفل الأمر نفسه حالياً. وتظهر المشاحنات بين هنغاريا ولوكسمبورغ مدى اختلاف وجهات النظر في شأن مستقبل أوروبا. وقد توترت الأوضاع أكثر قبيل انعقاد القمة الأوروبية يوم 16 أيلول الجاري في براتيسلافا في غياب بريطانيا التي قررت الانسحاب من الاتحاد.

وفي الشأن الليبي، نشرت صحيفة «كومرسانت» الروسية تطرّقت فيه إلى الأوضاع الليبية، مشيرة إلى أن انقسام البلد يقف حائلاً دون القضاء على «داعش». وقالت الصحيفة إن انعطافاً غير متوقع في الحرب الأهلية حصل في ليبيا التي تدور على جبهات عدّة. إذ تمكنت قوات اللواء خليفة حفتر العاملة في شرق البلاد من السيطرة على أربعة موانئ لتصدير النفط: رأس لانوف، السدرة، مرسى البريقة، والزويتية. ويتخوف

العقيلة، وبناء العمود الفقري لمنطقة أوروبا، في حين أن الدول الراغبة في الانضمام إلى منطقة اليورو غير راضية عن هذه المبادرات خوفاً من عدم أخذ مصالحها بالاعتبار في هذه الحالة. والمسألة الأخرى غير البسيطة، هي:هل الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى جيش، لتخفيف اعتماد على الولايات المتحدة؟ فقد ردت دول البلطيق على لسان رئيسة لتوانيا، بالنفي، لأنه تكرار للناوتو، وهذّت برفض المسائل ذات العلاقة بهذه المبادرة كافة. أما ألمانيا وإيطاليا ورباعية فيشيغرادسكي فهي إلى جانب إنشاء جيش موحد لأوروبا. لذلك من المنتظر أن يكون النقاش ساخناً في قمة براتيسلافا. وقد دعا رئيس مجلس الاتحاد دونالد توسك إلى عدم هرّ القارب، أي إلى عدم خلق ضجة، ومن أجل ذلك عاد إلى بولندا للتباحث مع رئيسة الحكومة البولندية بياتا سيدلو. ولكن هذا لا يعني أبداً أنهم سينصتون إليه، خصوصاً أن علاقات بلدان عدّة مع بروكسل متزامّة.

«كومرسانت»: النفط يلهي ليبيا عن محاربة الإرهابيين

تطرقت صحيفة «كومرسانت» الروسية إلى الأوضاع الليبية، مشيرة إلى أن انقسام البلد يقف حائلاً دون القضاء على «داعش». وجاء في المقال: حدث انعطاف غير متوقع في الحرب الأهلية في ليبيا التي تدور على جبهات عدّة. إذ تمكنت قوات اللواء خليفة حفتر العاملة في شرق البلاد من السيطرة على أربعة موانئ لتصدير النفط: رأس لانوف، السدرة، مرسى البريقة، والزويتية. ويتخوف الخبراء من أن يؤدي ذلك إلى تعميق الفوضى في ليبيا

وتحول اهتمام الحكومة الليبية المعترف بها دولياً عن محاربة «داعش» الذي لا يزال يسيطر على أجزاء من مدينة معرّة. ولكن لم يقف أحد هذه الدعوة. الولايات المتحدة والدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي طلبت من قوات حفتر وضع هذه السيطرة الواقعة بين مدينتي سرت وبنغازي التي يطلق عليها «الهلال النفطي» تحت سيطرة السلطات الرسمية للبلاد. وقد تمكنت قوات الجنرال حفتر منذ 11 أيلول الجاري من فرض سيطرتها على هذه الموانئ الكبيرة، من دون مواجهة أي مقاومة تذكر، وتمكّنت من طرد المجموعات المسلحة التي يطلق عليها اسم «حرس حماية المنشآت النفطية»، الموالية لحكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فايز سراج. وقد عدت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والوحدات المسلحة كافة إلى مغادرة منطقة الموانئ النفطية من دون شروط مسبقة. ولكن لم يقف أحد هذه الدعوة.

وبحسب رأي الخبراء، عدّ الجنرال حفتر، الذي يعدّ أحد القادة الميدانيين المؤثرين في ليبيا، بهذه الخطوة، الأوضاع في البلاد أكثر. فمنذ إطاحة العقيد معمر القذافي وقتله قبل خمس سنوات، خرمت ليبيا من حكومة موحدة وانقسمت في عدة مناطق نفوذ. ويحاول «داعش» وقوى أخرى ملء الفراغ الحاصل. وقد ظهر

التنظيم في ليبيا عام 2014 ويتراوح عدد أنصاره بين ألفي وعشرة آلاف مسلح. الجنرال حفتر، حليف القذافي سابقاً وخصمه لاحقاً، يقود ضدّ «داعش» منذ أيار 2014، وكذلك القوات الموالية لحكومة طرابلس، عملية تحت عنوان «كرامة ليبيا»، من دون أن يتوصل إلى نتائج ملموسة. وتسيطر قوات حفتر على مناطق واسعة في شرق ليبيا، في حين توجد المناطق الغربية تحت سيطرة القوات الموالية لحكومة فايز سراج المعترف بها دولياً، ولكن حفتر لا يعترف بها. إضافة إلى هذا، أصبحت مدينة سرت، سقطت رأس القذافي، معقلاً لـ«داعش». لذلك تصطرر قوات حكومة سراج إلى القتال على جبهتين: استعادة السيطرة على سرت، وفي الوقت نفسه مواجهة هجمات قوات الجنرال حفتر.

وعلى رغم هذا، لم يقّر اللاعبون الدوليون المرابطة على أيّ طرف بصورة نهائية. والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة شكلياً يساندان حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز سراج. كما أن البلدان الغربية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجنرال حفتر. فمثلاً: أسقطت في تموز الماضي مروحية في منطقة بنغازي كان على متنها ثلاثة أفراد من القوات الفرنسية الخاصة، شاركوا في عمليات قوات

البناء

الخبراء من أن يؤدي ذلك إلى تعميق الفوضى في ليبيا وتحويل اهتمام الحكومة الليبية المعترف بها دولياً عن محاربة «داعش» الذي لا يزال يسيطر على أجزاء من مدينة سرت. فالولايات المتحدة والدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي طلبت من قوات حفتر وضع هذه الموانئ الواقعة بين مدينتي سرت وبنغازي التي يطلق عليها «الهلال النفطي» تحت سيطرة السلطات الرسمية للبلاد.

وفي سياق منفصل، نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية خبراً عن صحيفة «زمان» التركية المعارضة التي تصدر في لندن، كتبه دومنيك كيندي. يقول الخبر إن الصحيفة التركية اضطرت لإغلاق أبوابها، واختبأ صحافيوها خوفاً من الانتقام منهم على أيدي أنصار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

حفتر، ما أزعج سلطات طرابلس، حيث قدّمت احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية. وإضافة إلى هذا يعدّ الجنرال حفتر السلطات المصرية حليفة الرئيس المنقطة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف النفط الليبي، الذي يقدر حجم احتياطياته بـ48 مليار برميل، يتم تصديره عبر الموانئ الأربعة التي سيطرت عليها قوات الجنرال حفتر، ولكن 75 في المئة من الحمول توقفت عن العمل بسبب الأوضاع. كما أن حجم النفط المصدر بعد عام 2011 انخفض من 1.6 مليون برميل يومياً إلى 200 أو300 ألف برميل فقط.

وتمكن المشكلة الرئيسية في ليبيا في أن الحقول والموانئ النفطية تنتقل باستمرار من مجموعة إلى أخرى. وليس لدى حكومة سراج أو الجنرال حفتر قوة كافية لضمان إنتاج النفط وتصديره بصورة منتظمة.

في هذا الصدد، يشير مستشار برنامج «الدين والمجتمع والأمن» في مركز كارنيغي، في موسكو، ألكسي مالاشينكو، إلى أن نشاط الجنرال حفتر تأكيد آخر على انقسام ليبيا. ويرى فيه مغامرة ستكون لها عواقب وخيمة. ويضيف مالاشينكو: ليس معلوماً هل ستبقى ليبيا في النهاية دولة موحدة أم ستتهافت؛ ولكن من الواضح أن من يسيطر على نط الشمال الشرقي سيفوز بفرصة الانتصار. وإن التكهّن بسلوك الجنرال حفتر أمر صعب، وليس هناك ما يشير إلى أن حكومة سراج ستتمكن من إيجاد لغة مشتركة معه.

إن سيطرة قوات حفتر على «الهلال النفطي» قد تؤثر سلبياً في محاربة «داعش». فعندما حققت الوحدات العسكرية الموالية لحكومة الوفاق الوطني بعض الانتصارات على التنظيم في مدينة سرت، قد تضطر إلى تخفيف هجماتها على التنظيم، وتتحول إلى محاربة قوات الجنرال حفتر.

«تايمز»: صحيفة «زمان» التركية تغلق مكتبها في لندن

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية خبراً عن صحيفة «زمان» التركية المعارضة التي تصدر في لندن، كتبه دومنيك كيندي. يقول الخبر إن الصحيفة التركية اضطرت لإغلاق أبوابها، واختبأ صحافيوها خوفاً من الانتقام منه على أيدي أنصار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وأغلقت الصحيفة مكاتبها الواقعة في شمال لندن، وأزال الصحافيون العاملون بها اللافتة التي تحمل اسمها خوفاً من مهاجمتهم.

وتقول «تايمز»، إن هناك دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى الأتراك في بريطانيا لطلب أسرها خوفاً من مهاجمتهم.

ويخشى المنشقون الأتراك، الذين يعيشون في الخارج في خوف، أن تقوم السلطات التركية بإلقاء جوازات سفرهم وتطلب ترحيلهم إليها بتهمة سانددة محاولة الانقلاب التي وقعت في تموز، بحسب الصحيفة. وتعرضت روضة أطفال في مانشستر لنشر اسمها على أحد المواقع التي زعمت أن أصحاب المدرسة ينشرون الإرهاب. وتقول الصحيفة إن روضة الأطفال تم استهدافها لأنها مملوكة لمؤسسة خيرية تابعة لرجل الدين التركي فتح الله غولن الذي يتهمه أردوغان بالوقوف وراء محاولة الانقلاب.

كما تسلّم أحد مؤيدي غولن رسالة نصّية سبّية أذعى مصدرها إنها مرسلّة من قوات خاصة تابعة للاستخبارات التركية الوطنية تعمل في بريطانيا. وتنقل «تايمز» عن أحد الأكاديميين الأتراك في لندن القول إنه يتوقع وصول عدد كبير من المنشقين واللاجئين الأتراك إلى تركيا. وكانت الحكومة التركية قد أغلقت المكتب الرئيس لصحيفة زمان في تركيا وأصدرت أمراً بالقبض على 47 صحافياً يعملون فيها.

وقال كريم بلاشي رئيس تحرير صحيفة «تركيش ريفيو» التي تصدر باللغة الانكليزية إنه علم أن اسمه أضيف إلى قوائم المطلوب القبض عليهم.

ترجمات



إطلاق النار باتجاه الطائرات...

إشارة واضحة من الأسد

ترجمة: مرعي حطّيني

كتب يوسي ميلمان في صحيفة «معاريف» العبرية:

رغم حالات انزلاق الرمايات من سورية، فإنه يمكن القول إن التوتر الراهن في هضبة الجولان يتلاشى. لذلك من الصعب في هذه المرحلة البتّ بشكل قاطع إذا ما كان هناك تغيير في سياسة نظام الأسد حيال النشاطات العسكرية «الإسرائيلية»، إلا أنّ هناك أمراً واحداً واضحاً فقط: إن إطلاق صاروخي أرض ـ جوّ من طراز «S 200»، لم يكن مصادفة. فالجيش السوري نشر حول ذلك بياناً رسمياً. وهذه هي المرّة الثانية فقط. منذ بدء الحرب في سورية ـ التي يردّ فيها جيش الأسد على نشاط عسكري «إسرائيلي» في الأراضي السورية.

لقد حدث هذا رغمّ أنه منذ سنوات عدّة، وفق اعتراف رئيس الحكومة أيضاً، ينشط سلاح الجو داخل سورية من دون إزعاج. في ظلّ خرق السيادة وانتهاك لاتفاق فصل القوات بين الدولتين الحربيّ عام 1974 بعد حرب يوم الغفران» (حرب تشرين الأول 1973)، فإلى أيام قليلة خلت، لم يقم الجيش السوري بالرّد. وفي هذه المرّة ردّ بشكل خطير نسبياً، وحتى أنه قد تم تأكيد ذلك عبر بيان رسميّ لتبنيّ المسؤولية. ومن الواضح أنّ عملية إطلاق النار جاءت لتبعث بإشارة إلى «إسرائيل» بأنّ الإطلاق لم يكن صدفة بمبادرة قائد صغير من طاقم بطارية الصواريخ. بل هو أمر بغطاء من القيادة العليا.

ويمكن لهذا الحادث أن يُشير إلى الثقة المتزايدة بالنفّس لدى جيش الأسد الذي ينجح، بمساعدة روسيّةٍ أولاً، في توسيع سيطرته على سورية وفي ترسيخ حكمه في وقت تضعف فيه الجهات «المعارضة» وتلوح فيه بداية نهاية «داعش». وكلّ هذا على خلفية الاتفاق الروسي ـ الأميركي لوقف إطلاق النار، الذي بدأ منذ أيام، والذي يبدو أنه يصمد.

«إسرائيل» من ناحيتها تواجه معضلة. فهي لا تريد تسخين الحدود والانجراف في دوامة الحرب. إلا أنّ عليها في الوقت نفسه أن تحافظ على صدقية ردعها. وهي قد نقلت منذ أيام رسائل بهذه الروح إلى حكومة الأسد عبر قناة التنسيق العسكري بين «إسرائيل» وروسيا.

وإذا ما تواصلت انزلاقات (الرمايات)، وإذا ما كرّر جيش الأسد إطلاق الصواريخ باتجاه «إسرائيل»، فإنّ فرص التصعيد والتدهور إلى العنف، على حدود هضبة الجولان الهادئة نسبياً، ستزداد. وهذا رغمّ أنه لا مصلحة لغالبية الأطراف ـ «إسرائيل» والأسد وروسيا وجزء من «المعارضة» ـ في تسخين الحدود وفي مواجهة عسكرية

«إنترسبت»: «فايسبوك» يتعاون مع الحكومة «الإسرائيلية» لتحديد المحتوى الذي يجب أن يُراقب



وفي التقرير، قدّم «إنترسبت» الأسئلة التالية إلى «فايسبوك»، والتي لم يردّ في شأنها بعد من قبل موقع التواصل الاجتماعي الشهير:

1 - هل اجتمع «فايسبوك» في أي وقت مضى مع القادة الفلسطينيين في محاولة لتحديد مشاركات «الإسرائيليين» التي تحرض على العنف وقمعها؟ هل هناك أيّ خطة للقيام بذلك؟
2 - إذا دعا «إسرائيل» إلى مهاجمة الفلسطينيين أو قصفهم، هل هذه المشاركات تنتهك خدمات «فايسبوك»، وسيتمّ حذفها؟
3 - ما هو الدور، بالضبط، الذي تقوم به الحكومة «الإسرائيلية» في مساعدة «فايسبوك» في تحديد المحتوى الذي يجب أن يمتنع؟
4 - «فايسبوك» وافق على نحو 95 في المئة من طلبات المسؤولين «الإسرائيليين» لإزالة المحتوى. ما هي النسبة المئوية التي تم قبولها من الطلبات المقدّمة من الفلسطينيين لإزالة محتوى؟
5 - إذا كان هناك من يقول إن الاحتلال «الإسرائيلي» غير قانوني ويجب أن يقاوم بكل الوسائل، هل سيتمّ السماح بذلك؟

وقال التقرير: صحيح أن هذه الشركات لديها الحق القانوني لفرض رقابة على كل ما تريد. لكن هذا الاقتراح يتجاهل السيطرة غير المسبوقة التي تمارسها هذه المجموعة الصغيرة من الشركات الآن على الاتصالات العالمية. إن هذه الرقابة التي هي ضمن حقوقهم القانونية لا تلغي الخطر الجدي الذي يشكّله سلوك هذه الشركات.

وختم التقرير بقوله إنه ليس من قبيل المبالغة القول إن «فايسبوك»، في هذه المرحلة، هو الآن القوة الأبرز في مجال الصحافة. ومن المهم بشكل لا يوصف رؤيته يعمل مع حكومة لفرض رقابة على خطاب لمعارضى هذه الحكومة. ولكن كما الحال مع الرقابة في أحيان كثيرة، فإن الناس يشعرون بالرضا مع تطبيقهم حتى يتم استخدامه لفعم الأراء التي يتفقون معها أو ما يبدون إعجابهم بها.

والمواقف التمييزية ضد الفلسطينيين».

عام 2014، استخدم الألاف من «الإسرائيليين» «فايسبوك» لنشر رسائل «تدعو إلى قتل الفلسطينيين». وعندما تلقى القبض على جندي في الجيش «الإسرائيلي»، أطلق النار وقتل جريحاً فلسطينياً في رأس السنة الماضية، استخدم الجنود «فايسبوك» للثناء على القتل وتبرير هذا العنف، مع حشد الدعم عبر الإنترنت.

في الواقع، وكما ذكر التقرير، فقد استخدمت وزيرة العدل شاكيد نفسها «فايسبوك» لنشر التطرّف والخطاب الذي يحفز على العنف ضدّ الفلسطينيين. رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو وغيره من كبار الوزراء، فعلوا الأمر نفسه. كما ذكرت قناة «الجزيرة أميركا» بالتفصيل في 2014: «وأعاد التقرير التساؤل بقوله: هل يمكن لأي شخص أن يتصور أن يقوم فايسبوك بحذف مشاركات تعود إلى شخصيات إسرائيلية بارزة، تدعو إلى زيادة العنف والقمع ضدّ الفلسطينيين؟ في الواقع، هل هو ممكن حتى لا نتخيل قيام فايسبوك بحذف مشاركات للأميركيين أو الأوروبيين الغربيين الذين يدعون إلى الحروب العدوانية أو غيرها من أشكال العنف ضدّ دول مسلمة، أو ضدّ منتقدي الغرب؟».

وأجاب التقرير بقوله إن «فايسبوك» شركة خاصة، مع التزام قانونيّ بتعظيم الربح، ولذلك سوف يقسّر مفاهيم خادعة مثل «خطاب الكراهية» والتحريض على العنف، لإرضاء أولئك الذين يتمتعون بالقوة العظمى. بالتالي من غير المعقول أن يحلم «فايسبوك» بحذف هذا النوع من الدعوة أو التحريض على العنف.

واستطر التقرير قائلاً إن «فايسبوك» يواجه الضغط الشديد لفرض رقابة على المحتوى غير المحبوب من قبل الحكومات المختلفة. وقد شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حملة مشتركة للثقل من شركات «وادي السيليكون» باعتبارها داعمّة لتنظيم «داعش»، رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو وغيره أولئك الذين تعتبرهم هذه الحكومات «ارهابيين». وكانت «إسرائيل» عدوانية بشكل خاص في محاولة لإلقاء اللوم على «فايسبوك» على العنف وإجباره على فرض الرقابة.